

فريق فني متخصص للتدخل لإنقاذ المناطق الزراعية من الحشود المتوقعة استمرت خمسة أيام. وأكد متابعة مركز مراقبة الجراد لتطورات حالة الجراد الصحراوي في كل من محافظات مارب والجوف وشبوة وحضرموت والوادي والصحراء، خاصة في ظل المستجبات المتسارعة في زيادة نشاط الجراد خلال النصف الأول من شهر يونيو الجاري. ووفقاً لتقرير المركز فإن معظم مجاميع جواريات الجراد في المناطق المصابة وصلت للطور الكامل حديث التجنح وتشكلت أسراب الجراد في العديد من مناطق تلك المحافظات وبدأت تتحرك باتجاه المناطق الزراعية

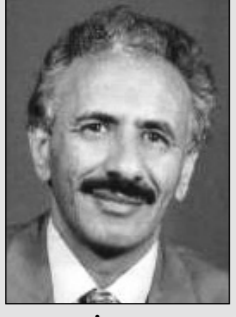
جدد مركز مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي في اليمن التحذير من مخاطر الوضع الراهن للجراد الصحراوي خلال الموسم الجاري وما قد تسببه هذه الآفة من أضرار وخسائر على الثروة الزراعية والأمن الغذائي. وأوضح مدير عام وقاية النباتات بوزارة الزراعة عبدالله السباني أن تلك التحذيرات تأتي في ظل متابعة المركز لتطورات حالة الجراد في المناطق الداخلية والتي تشير إلى ظهور عدة إصابات بمجاميع جواريات الجراد في محافظة مارب ومديريتي خولن وجحانة بمحافظة صنعاء خلال شهر مايو ويونيو. وأشار إلى أنه تم تنفيذ حملة مكافحة الجراد في تلك المناطق وتكليف

الميثاق

ملحقة أضراراً كبيرة في المحاصيل الزراعية. وتوقع المركز أن يستمر تحرك أسراب الجراد لتصل إلى المناطق الجبلية الوسطى من البلاد خلال نهاية يونيو الجاري ويوليو والتي تزداد بالحاق أضرار وخسائر في المحاصيل الزراعية المختلفة. وحذر السباني من أن وضع الجراد يتجه نحو المنح الصعب الذي يندرج بمواجهة مشكلة حقيقية ستلحق أضراراً فادحة بالثروة الزراعية في البلاد، لافتاً إلى أن خطورة الوضع تكمن في انتقال أسراب الجراد إلى المنطقة والدول المجاورة.



هل الإرهاب عدو أم حاجة للعالم؟



مطهر الاشموري

يلاحظ حتى المتابع العادي أن الاسم المتعددة أو الشرعية الدولية بقدر ما هي متورطة أو متواطئة مع العدوان السعودي فهي بمثابة متورطة أو متواطئة كذلك بالتبعية مع الإرهاب في اليمن. ولذلك فهي لا تتحدث بل ولا تتعامل مع الإرهاب في اليمن كما مع الإرهاب في العراق أو سوريا مثلاً..

وها هو إرهاب القاعدة أو داعش أو أي مسمى يعيد السيطرة على جعار ومناطق من اليمن بما في ذلك المؤسسات الحكومية وأقسام الشرطة وغيرها، ولكن ذلك كأنما لا يعني المندوب الأممي ولد الشيخ أو الأمم المتحدة، حيث الإرهاب في اليمن تحديداً هو سعودي المنشأ والبناء، والتبني فكرياً ومادياً وتمويلياً ويمثل أهمية للنظام السعودي أكثر من الجيش السعودي، فالإرهاب والعدوان هو واحد وجبهة واحدة، ولذلك فمواجهة الإرهاب والعدوان هو كذلك واحد وجبهة واحدة.

مشكلة هذا العالم والشرعية الدولية «الأمم المتحدة» كانت في حاجة أمريكا للإرهاب لتواجه السوفييت، فيما هي حاجة أمريكا والعالم الآن للإرهاب وللحرب ضد الإرهاب كأرضية لتنفيذ المشروع الأمريكي العالمي بالمنطقة، والنظام السعودي هو الأوفر على تلبية حاجة أمريكا للإرهاب لتتحارب به السوفييت في أفغانستان أو لينفذ من خلال تفعيله وتفعيل الحرب ضده كإرهاب مثل هذا المشروع العالمي.

فالحرب بالإرهاب هي حاجة مشروع أمريكي عالمي يواجه السوفييت في أفغانستان، كما الحرب ضد الإرهاب هي حاجة مشروع أمريكي عالمي بالمنطقة، والسعودية كنظام هو بالإرهاب يخدم هذه المشاريع الأمريكية العالمية وإن اضطر بعد أحداث سبتمبر 2001م لشحنة خافية أو يتم إخفاؤها لأدوار هذا النظام كنظام إرهاب للعالم ولكن أثقال هذا العالم ظلت ومازالت في حاجة استعمال «الإرهاب والحرب ضد الإرهاب» لصالح تفعيل صراعات أو مشاريع عالمية.

إذا الإخوان كانوا في محطة كما حرب 1994م مع النظام في صنعاء فأمرىكا تفرض حظراً عسكرياً كاملاً وتمنع توريد أو وصول أي سلاح للنظام في صنعاء بحجة الإرهاب وعدم وصول السلاح لإرهابيين كما تزعم.

أما الإخوان باتوا مع النظام السعودي «العدوان والإرهاب» في محطة 2015م فأحدث أسلحة أمريكا وأقلت أسلحة الجو والبر والبحر تصيح للإرهاب ومع الإرهاب الذي كان الذريعة والحجة لمنع توريد وصول الأسلحة لليمن 1994م، وبالعكس فالشعب والبلد الذي يرفض ويحارب الإرهاب لا يكتفي بالإبادة الجماعية المباشرة ضده بل تمارس الإبادة الجماعية بحصار بري وبحري وجوي شامل يمنع حتى وصول الغذاء والدواء لهذا الشعب.

من الواضح جداً حتى للأعمى أن الحرب ضد الإرهاب لم يعد دافعها الإرهاب أو استنصاه بقدر ما هي حاجة لمشروع أمريكي عالمي كما كانت الحاجة من قبل للإرهاب ذاته، والنظام السعودي يلوي ذراعاً أمريكياً ومن خلال ذلك الشرعية الدولية بهذه الحمايات وكذلك بأمواله.

ولهذا فالشرعية الدولية كحرب ضد الإرهاب لم تعط أو تضعف أو تميع إلا بقدر ما تصل أو تطال النظام السعودي بأي قدر وهي لم تعط أو تميع وتضعف في أي بلد كما في اليمن ربطاً بالنظام السعودي في علاقته بالإرهاب وبالمشاريع والصراعات الأمريكية تحديداً.

المرشح الجمهوري للناس الأمريكية شن حملة على المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون وأهم ما قاله هو أن هيلاري سلمت العراق لـ «داعش» والنظام السعودي يمول حملتها الانتخابية.

هو في هذا مارس الربط الواقعي بين الإرهاب والمال السعودي لأن «داعش» التي سلم لها العراق هي السعودية النظام حتى وهذا النظام بات يحرض على إخفاء هذه الحقيقة أو عدم الاعتراف بها بعد أحداث سبتمبر 2001م كما قبل ذلك. العدوان السعودي على اليمن كان لتسليم واقع اليمن بالكامل لـ «داعش» ولو ذلك تحقق لوردت اليمن إلى جانب العراق في حملة ترامب على هيلاري كلينتون!

اليمن تعيش أسوأ الأزمات في العالم

في تقارير دولية

12% ما سُمح باستيراده خلال عام من إجمالي احتياجات البلاد

15% ارتفعت أسعار القمح رغم انخفاضها بأسواق العالم

50% من الأيدي العاملة فقدت مصادر عيشها لضرب القطاع الزراعي

75% انخفضت عمليات الصيادين في الحديدة وتعز

19 محافظة يمنية تواجه انعداماً حاداً في الأمن الغذائي

70% من السكان يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الطعام

3 ملايين طفل بحاجة لعلاجات عاجلة في سوء التغذية الحاد

4 ملايين يمني يعيشون أوضاعاً حرجية غذائياً

أظهر تقييم مشترك جديد أجرته الأمم المتحدة وشركاؤها أن مناطق واسعة من اليمن، أي 19 من محافظات الـ 22، تواجه انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، محذراً من أن الوضع في المناطق المتضررة مرشح للتدهور في حال استمرار الحرب. وأكد تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن أكثر من نصف عدد السكان يمرون في مرحلة «الأزمة» أو مرحلة «الطوارئ» من مراحل انعدام الأمن الغذائي، حيث أن ما يصل إلى 70% من السكان في بعض المحافظات يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الطعام.

سوء التغذية
وقال التقرير إنه استناداً إلى بيانات منظمة اليونيسيف فإن نحو ثلاثة ملايين طفل تحت سن الخمس سنوات إضافة إلى نساء حوامل أو مرضعات، يحتاجون إلى خدمات لعلاج من سوء التغذية الحاد أو الوقاية منه. وأشار التقرير إلى أن نسبة سوء التغذية الحاد بلغت مرحلة خطيرة في معظم المحافظات اليمنية حيث وصل إلى نسبة 25,1% في محافظة تعز، و21,7% في محافظة الحديدة. وشهدت نفس هذه المناطق انخفاضاً كبيراً في الطرق التقليدية لصيد الأسماك، بنسبة تصل إلى 75% في تعز والحديدة. كما انخفضت عمليات صيد الأسماك إلى النصف في محافظات أخرى مقارنة مع 2014م.. وفي ظل هذه الظروف، فإن المساعدات الغذائية والزراعية مهمة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش في أنحاء اليمن. وأوضح ماكغولدريلك: «من يناير حتى 30 أبريل تلقى نحو 3,6 مليون شخص مساعدات غذائية طارئة، إلا أن الاستجابة الكلية ينقصها التمويل بشكل كبير.. وناشد جميع المانحين زيادة تمويلهم الإنساني بشكل عاجل وملح حتى يمكن إيصال المزيد من المساعدات الغذائية لملايين السكان الآخرين الذين هم في حاجة ماسة للمساعدات».

ويعدّ تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي نتيجة لاسابيع من جمع المعلومات الذي جرى بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وجمع بينها اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، والجهات الحكومية والمنظمات الأهلية تحت قيادة مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي الممول من الاتحاد الأوروبي، والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الأشهر الأخيرة. وأدى النقص في الحبوب والإسمدة إلى شلل في إنتاج المحاصيل في أنحاء اليمن مع العلم أن نحو 50% من الأيدي العاملة في البلاد تكسب عيشها من قطاع الزراعة والنشاطات المرتبطة به. كما شهدت البلاد إعصارين في نوفمبر 2015 بالإضافة إلى فيضانات عارمة وهجوم من أسراب الجراد في أبريل 2016 مقارناً من معاناة المجتمعات التي تواجه صعوبات جمة، وحدّ من قدرتها على إنتاج الغذاء والحصول عليه. وأكد ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» في اليمن صلاح حاج حسن أن «الفاو تمكّنت من توفير الدعم للمحافظات الأكثر تضرراً في هذه الظروف الصعبة، إلا أن استمرار النزاع والنزوح ومحدودية الوصول إلى الأراضي الزراعية ومواقع صيد الأسماك لا تزال تسبّب في خسائر كبيرة لقطاع الزراعة وتهدّد سبل عيش المزارعين».

وأضاف أنه «نظراً للمحدودية الحصول على العديد من الأغذية الأساسية بسبب القيود المفروضة على الواردات والنقل، فقد أصبحت مساعدة المجتمعات على إطعام نفسها من خلال الزراعة المنزلية وتربية الدواجن في المنزل وغير ذلك من التدخّلات، أمراً ضرورياً الآن».

بدورها قالت ممثلة برنامج الأغذية العالمي في اليمن بورنيما كاشياب أنه: «نظراً للوضع الراهن وإلى حين التوصل إلى حل سياسي، سنشهد استمراراً في زيادة أعداد الأشخاص الذين يجدون صعوبة بالغة في إطعام أنفسهم وعائلاتهم كما سنشهد استمراراً في تدهور الأمن الغذائي في اليمن».

وناشدت كاشياب «جميع الأطراف ضمان القدرة على توصيل المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين».

كما أن سبعة ملايين شخص على الأقل - أي نحو ربع عدد السكان - يعيشون في مرحلة أدنى من مرحلة الطوارئ «أي المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي يشتمل على خمس مراحل». ويعكس هذا زيادة بنسبة 15% منذ يونيو 2015، كما أن 7,1 مليون شخص آخرين يعانون من مرحلة الأزمة «المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي».

وقال منسق الشؤون الإنسانية المقيم للأمم المتحدة في اليمن جيمي ماكغولدريلك: «إن نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي تظهر بوضوح فداحة الأزمة الإنسانية في اليمن، فهي واحدة من أسوأ الأزمات في العالم، كما أنها مرشحة للاستمرار في التدهور.. وبين التقييم أن النزاع أثر بشكل كبير جداً على البلاد وسكانها وزاد من حالة الضعف المنتشرة ودمّر الآليات التي تمكّن العائلات من التعايش مع الوضع. ونتيجة لذلك فإن انعدام الأمن الغذائي يبقى عند مستويات مرتفعة غير مقبولة».

انعدام الأمن الغذائي
ومن بين العوامل الرئيسية المسببة لانعدام الأمن الغذائي نقص الوقود والقيود المفروضة على الاستيراد والتي قلّلت من توفر السلع الغذائية الأساسية في البلاد التي تستورد نحو 90% من احتياجاتها من الأغذية الأساسية، وسجّلت واردات الغذاء والوقود في مارس 2016 أدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2015، ولم تلي سوى 12% فقط من احتياجات البلاد من الوقود.

وفي الوقت ذاته ارتفعت الأسعار المحلية للقمح بنسبة تتراوح ما بين 12 و15% في مايو 2016 مقارنة مع مستوياتها قبل الأزمة، رغم أن أسعار القمح في الأسواق العالمية انخفضت في

منظمة رعاية الأطفال العالمية:

مليوناً طفل يموني حُرموا من التعليم



ذكرت منظمة رعاية الأطفال العالمية أن 1,8 مليون طفل يموني توقف تعليمهم لعدة أشهر وأن 1600 مدرسة تضررت أو دمرت أو اتخذت كمسكن للنازحين أو أغلقت بسبب انعدام الأمن نتيجة الصراع خلال عام 2015م.

وقالت المنظمة في تقرير لها بعنوان «المستقبل على المحك.. أطفال اليمن محرومون من التعليم» إن 560 ألف طفل في مايو 2016 بقوا خارج المدرسة كنتيجة مباشرة للصراع وأنه تم التحقق من 51 هجوماً على المدارس خلال العام الماضي. وأوضح التقرير أن الهجمات على المدارس والطلاب والمدرسين نتيجة القصف الجوي والهجمات البرية أدت إلى وفيات وإصابات وجعل العديد من المدارس غير صالحة للاستعمال.

وأشارت المنظمة في تقريرها إلى أن 1,6 مليون طفل في سن المدرسة يفتقرون أصلاً إلى التعليم منذ ما قبل الصراع، منهوّة إلى أن جودة التعليم شهدت المزيد من التدهور نتيجة للصراع وتم تقليل الفوائد التي يمكن أن يوفرها التعليم للأطفال في الوقت الذي هم فيه معرضون للخطر بشدة. ولفتت إلى النقص في المعذات الأساسية بما في ذلك المناهج والكتب والمكاتب والكراسي وازدياد الاحتفاظ في الفصول الدراسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات تغيب المعلمين وانخفاض نوعية التعليم.

ووفقاً للتقرير أشارت المنظمة إلى نتائج تقييم حديث في محافظة عدن إلى أن النزاع أدى إلى تفاقم الفوارق بين الجنسين في الوصول إلى التعليم مع اتساع الفجوة بين الفتيات والفتيان على الأقل في تلك المحافظة وذلك بنسبة 76 فتاة لكل 100 فتى في المدارس التي تم اختيارها كعقبات مقابل نسبة 92 فتاة لكل 100 فتى قبل الصراع.

وذكر التقرير أن مبلغ 27,5 مليون دولار مطلوب للتعليم بموجب خطة اليمن للاستجابة الإنسانية كي لا يحرم مئات الآلاف من الأطفال من حقهم في التعليم. لافتاً إلى أنه تم تمويل نسبة 2% فقط من مبلغ الخطة التي تتضمن إصلاح وترميم الفصول الدراسية وتوفير الأثاث المدرسي واللوازم المدرسية الأساسية، وإنشاء أماكن مؤقتة للتعليم، وتوفير أماكن التعلم البديلة، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للطلاب.

تراجع تعليم الفتيات في عدن بنسبة 76 فتاة لكل 100 فتى

مدرسة دُمرت في اليمن 1600

هجوماً جويّاً تحققتنا منها على المدارس 51